**الحكماء ومركز كارتر**

**لقاء مشترك مع فلسطينيي الشتات**

**19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، عبر تطبيق زوم**

**تقرير ملخص**

استضاف مركز كارتر ومنظمة الحكماء بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشكل مشترك مشاورات عبر الإنترنت مع قادة المجتمع المدني الفلسطيني في "الشتات" وكذلك المحللين والعاملين في مجال حقوق الإنسان المقيمين في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة. ي هذا الاجتماع هو الإجتماع الخامس المشترك ضمن سلسلة من المشاورات المماثلة مع الفلسطينيين والإسرائيليين. وشارك وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي في هذا الاجتماع نيابة عن الحكماء.

سعت الجلسة إلى استكشاف مكانة الهوية الفلسطينية والحركة الوطنية ودور الشتات والمنظمات الدولية مثل مركز كارتر ومنظمة الحكماء في تعزيز السلام وحقوق الإنسان الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

وقد رفض جميع المشاركين تقريبًا فكرة أن الهوية الفلسطينية كانت عرضة للتهديد. وبدلاً من ذلك، سلط المشاركون الضوء على تفكك الحركة الوطنية واستبعاد اللاجئين والشبان الفلسطينيين من عملية صنع القرار باعتبارها أكثر المشاكل إلحاحًا. ومن هذا المنطلق، أشار المشاركون إلى عدم وجود قيادة وطنية تمثيلية تعمل على دفع المصالح الفلسطينية قُدُماً. كما اعتبر المشاركون أن ملء الفراغ يجب أن يكون أولوية. وقد اقترح أحد المشاركين على الأقل إما إعادة تنشيط منظمة التحرير الفلسطينية أو إنشاء هيكل جديد. ولكن، ركز النقاش بشكل أكبر على تشخيص المشكلة أكثر من التركيز على حلول العصف الذهني.

كما أشار العديد من المشاركين إلى التشرذم الجغرافي العميق والانقسامات بين الفلسطينيين. وتم التطرق إلى اختلال توازن القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتكيف مع هذا الإختلال في حقبة أوسلو كأسباب رئيسية لتفكك المشروع الوطني.

كان من الواضح أن لا أحد من المشاركين شعر بأن السلطة الفلسطينية تطرح طريقاً للمضي قدماً. في الواقع، نظر معظمهم إلى السلطة الفلسطينية، أو على الأقل إلى إطار عملية أوسلو، على أنها تشكل عائقاً. وأكد أحد المشاركين أن القضية ليست "أن الفلسطينيين لديهم قيادة ضعيفة، بل لا توجد لهم قيادة"، وأن السلطة الفلسطينية تمثل فقط "فلسطيني الضفة الغربية". كما تطرق العديد من المشاركين إلى "قبول السلطة الفلسطينية للصهيونية" وعملية أوسلو مما حصر تركيز الحركة الوطنية في مسألة واحدة وهي الدولة والقضايا المبعثرة مثل تبادل الأراضي. وقد أدى هذا إلى مرور الاختلال في ميزان القوى دون منازع وشوه نموذج التحرير الوطني بينما ترك اللاجئين الذين لا وطن لهم محرومين من حقوقهم.

وأشار العديد من المشاركين إلى أن استئناف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني مع إسرائيل في السياق الحالي هو بمثابة المسمار الأخير الذي دُقَّ في النعش. وقد وصف أحد المشاركين حماس بأنها "تيار سياسي". وصرَّح مشارك آخر أن قمع السلطة الفلسطينية وحماس للحقوق المدنية للفلسطينيين يقوض شرعيتهم كقادة وطنيين. كما ذُكر الإهمال الإقليمي من قبل القادة العرب على أنه يساهم في ضمور الحركة الفلسطينية.

تركز جزء كبير من النقاش على محاربة الفراغ على مستوى القيادة، والذي سمي بأنه تهديد واضح للحركة الوطنية الفلسطينية. وقال أحد المشاركين أن السنوات الأربع المقبلة ستكون حاسمة، حيث ستموت الحركة خلالها أو تولد من جديد. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة إعادة بناء الحركة الفلسطينية من الداخل. كما أسند مشارك آخر المسؤولية إلى الفلسطينيين قائلاً أن إحياء الحركة الفلسطينية يجب أن "يُصنَع ذاتياً، وطوْعاً، والتزاماً". وسيشمل ذلك فحص وتصحيح القرارات التي تكيفت مع عجز الفلسطينيين وتشرذمهم. كما تحدث مشاركون آخرون عن الحاجة إلى إعادة تأطير النضال بعيدًا عن الدولة إلى "الاستعمار الاستيطاني" ونزع الملكية الأصلية للفلسطينيين، معتبرين الإسرائيليين والفلسطينيين متشابكين ومن المتوقع أن يعيشوا مستقبلاً مشتركاً.

اعتُبر المجتمع المدني فاعلاً رئيسياً في هذا النضال، حيث أعطى جميع المشاركين تقريبا الأولوية القصوى لمواجهة التهديدات التي تعرقل قدرة الفلسطينيين على التنظيم والدفاع عن حقوقهم. أشار المشاركون إلى جهود مُسيَّسة للمساواة بين النهوض بحقوق الإنسان الفلسطيني ومعاداة السامية و/ أو الإرهاب في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل. وينتشر تجريم التعبير الداعم للحقوق الفلسطينية في مناطق جغرافية مختلفة يعيش فيها الفلسطينيون وينظمون أنفسهم. وإن التأثير المروع لهذا الأمر يجعل من الصعب جدًا على الفلسطينيين في الشتات التواصل مع الفلسطينيين في الداخل.

خطت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) خطوات واسعة في حشد التحالفات الشعبية لتعزيز الحقوق الفلسطينية. أصبحت حركة المقاطعة (BDS) حركة بارزة تتيح للفلسطينيين العمل معًا على امتداد المناطق الجغرافية؛ ومع ذلك، فإن قمع المجتمع المدني يجعل من الصعب دفع هذا المشروع اللاعنفي ونشر القصص الفلسطينية التي تسلط الضوء على تجاربهم ووضعهم. وبدلاً من أن تكون قضية وجودية، تم تأطير هذه القضية على أنها مسألة حقوق إنسان محورية لحرية التنظيم الفعال وخلق مساحة للفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

تم التأكيد على أنه على الرغم من "التطبيع"، لا يزال العديد من شعوب العالم العربي الأوسع وأماكن أخرى من العالم يقفون تضامناً مع الفلسطينيين. كما لوحظ الإحباط الملحوظ حيال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. تحدث المشاركون لصالح المنظمات الدولية مثل منظمة الحكماء ومركز كاتر التي تساعد في حماية مساحة المجتمع المدني لحشد ومناصرة حقوق الإنسان الفلسطيني، بما في ذلك من خلال حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). وقد ذكر أحد المشاركين على الأقل أن مثل هذا الدعم يجب أن يشمل ضمان سماع الأصوات الفلسطينية الشابة في أروقة السلطة.

وشجع آخرون الدعم الدولي للمساعدة في تغيير السردية بعيدًا عن النموذج الفاشل الذي تمثله أوسلو وبناء الدولة تحت الاحتلال، والذي يعكس بدلاً من ذلك وجهات نظر وأولويات شريحة أوسع من الفلسطينيين، بما في ذلك الشتات واللاجئون. وسيشمل ذلك تيسير مساحة للفلسطينيين للالتقاء لوضع استراتيجية لتجديد الحركة الوطنية و "مخطط للمستقبل". ورأى أحد المشاركين أيضًا أن الدعم سيكون موضع ترحيب لمساعدة المجتمع المدني الفلسطيني في إقامة روابط مع نظرائه في المنطقة بشأن تحديات حقوق الإنسان المشتركة للمساعدة في تفعيل دور الحركة الفلسطينية على الخريطة الإقليمية.

**خاتمة**

يمتلك الشتات الفلسطيني الحيز والبصيرة لتولي دوراً إرشادياً في وضع أجندة مستقبلية لتجديد الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي حاجة ملحة ترتكز على ما يبدو على إجماع واسع حول التحديات والأولويات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي قلب هذا الجهد تكمن الدعوات إلى قيادة جيل جديد مع الابتعاد بشكل نهائي عن مشروع الدولتين/ أوسلو. يمكن للجهود الدولية أن تلعب دورًا مهمًا في تمكين الفلسطينيين من قيادة هذا التحول، وبالتالي خلق الأساس لبناء السلام القائم على الحقوق، بما في ذلك من خلال (أ) تنظيم المنتديات التي تتتيح للفلسطينيين التواصل على امتداد المناطق الجغرافية؛ (ب) رفع مستوى قصصهم وتجاربهم مع وسائل الإعلام ومع الحكومات؛ (ت) ضمان سماع الأصوات الجديدة / الأصوات المهمّشة؛ و (ث) حماية المجتمع المدني من الجهود المبذولة التي تسعى إلى تجريم مناصرته وتنظيمه.